

إصلاح البنك المركزي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق

د. بن جاوحدو رضا

جامعة باجي مختار - عنابة -

العنوان الإلكتروني : r.djaouahdou@caramail.com

خلاصة: إن قاطرة النظام البنكي، و المتمثلة في البنك المركزي، تلعب دور محدد في توجيه دواليب الاقتصاد الوطني النقدية منها و المالية، لذلك لا يمكن تصور إصلاح النظام الاقتصادي بمعزل عن إصلاح القلب النابض لهذا الاقتصاد (البنك المركزي)، إذ أثبتت التجربة أن فشل الإصلاحات البنكية السابقة يوعز إلى الاهتمام بإصلاح البنوك الثانوية دون الالتفات إلى إصلاح البنك المركزي.

و لا يمكن لنا، استشفاف واقع البنك المركزي في الاقتصاديات المخططة، إلا من خلال الخوض في غمار الوظائف التي توصف بأنها عالمية، و المنوطة بالبنك المركزي في اقتصاديات الأسواق المالية، كذا في اقتصاديات الاستدانة.

إلى هنا فالمداخلة تحاول الاجابة على أهم التساؤلات المتعلقة بإصلاح البنك المركزي من جميع جوانبها، مع محاولة تسليط الضوء على الحالة الجزائرية

و تهدف عملية إصلاح البنك المركزي - كشرط قبلي لا نجاح عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق - إلى تحقيق العناصر التالية:

- السوق هو المحدد الأساسي لسعر الفائدة و سعر الصرف.
- ضمان تسيير سيولة النظام البنكي من خلال عمليات السوق.
- إعداد الأطر المؤسسية (institutionnels) في إعداد و تطبيق البرامج الكفيلة بتحقيق استقرار اقتصادي كلي.

هذه الأهداف، لا يمكن الوصول إليها، إلا من خلال اعتماد وسائل تشكل في حقيقة الأمر محور إشكالية بحثنا هذا.

1 - الجانب المؤسسي

و يرتكز هذا الجانب المهم من عملية الإصلاح، على مدى صلابة و صرامة القوانين المنظمة للعمليات النقدية، و التي يقع على البنك المركزي عاتق مراقبتها. و تتمثل عمليات الإصلاح في هذا الجانب على:

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض البنكية.
- استخدام وسائل غير مباشرة لمراقبة السيولة.
- تطوير و تفعيل السوق النقدي و السوق المالي.

و لتحقيق هذه العمليات، فإن البنك المركزي، ملزم بتوفير شرطين أساسيين: توحيد المعايير المحاسبية، و توفير معلومات محاسبية دقيقة و صادقة "لما لها من أهمية في تحديد ثم تجاوز مخاطر العمليات البنكية"⁽¹⁾.

مدى استقلاليته (البنك المركزي).

و في حقيقة الأمر فإن الشرط الثاني المتمثل في استقلالية البنك المركزي له أهمية كبيرة من حيث اعتباره أحد أهم مقومات الإصلاح البنكي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة، و من جهة أخرى الإشكالية العملية التي يطرحها مدى استقلال البنك المركزي⁽²⁾.

و في هذا الإطار فإن المواصفات العامة لاستقلالية البنك المركزي تتمثل في مدى قدرة هذه الأخيرة، في التحضير الأولي لتنفيذ السياسات المستقبلية (Préengagement) و هذا طبعا في ظل التناقضات الواقعية التي يطرحها تنفيذ أحد مكونات السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية) و عدم المعاملة بالمثل بالنسبة للشطر الثاني المتمثل في السياسة المالية و التي تقف السلطات العمومية (الحكومة) على رسمها و تنفيذها.

و إذا ما أردنا التعمق بشكل موجز في هذه الموضوع، و التي تثبت صعوبة استقلالية البنك المركزي، فإنه بإمكاننا التوقف عند المحطات التالية:

- الأزمات الاقتصادية و ما تحدثه من تأثيرات سلبية على تنفيذ السياسة المستقبلية من قبل البنك المركزي، أدناها هو المرونة في تنفيذ السياسة المستقبلية. و لعل الأزمات التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية (التراجع الحاد لاقتصادها سنة 1991-1992) و اليابان (الأزمة البنكية سنة 1992) أحسن مؤشر لهذه التأثيرات.

- في حالة عدم إمكانية التحضير الأولي لتنفيذ السياسات المستقبلية من قبل البنك المركزي، فإنه قد يطرح حل آخر يتمثل في تغيير أهداف السلطات العمومية، و هذا من خلال التخلي عن بعض الأهداف الاجتماعية أو بالأحرى الخدمة الاجتماعية (fonction d'utilité sociale) أو بمعنى آخر أن تكون للسلطات أهداف اجتماعية تختلف عن أهداف مواطنيها، و هذا في حقيقة الأمر لا يمكن تصوره خاصة في ظل الظروف السياسية التي من أهم وسائلها العملية الانتخابية. - نجاعة استقلالية البنك المركزي يجب أن يصطحبها كذلك التحضير الأولي لتنفيذ السياسة المالية (Politique Budgétaire) و هذا قصد الحصول على معلومات و نتائج فعالة.

و في حين، كما هو معلوم، فإن تنفيذ السياسة المالية يقتضي الأخذ بالاعتبار بعض الأهداف الاجتماعية أو بمعنى آخر لا يمكن فصل هذه السياسة (و بالتالي السلطة) عن أهداف المجتمع. لكن في نفس الوقت، فإن محاولة خلق علاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ظل القيود السابقة من شأنه أن يؤدي كذلك إلى وضعيات أو نتائج غير حسنة: فلو افترضنا أن التنسيق بين السياسيين أدى إلى زيادة النفقات العمومية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و بالتالي انخفاض رفاهية المجتمع.

عموما، فإن تحقيق هذا الشرط الثاني و المهم من الإصلاح المؤسستي يعد صعب، خاصة في ظل المعطيات السابقة من جهة، و كذلك التأثيرات التي تحدثها التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على نجاعة السياسة النقدية و المالية من جهة أخرى.

2/ السوق النقدي و سوق الأوراق العمومية (Titres Publics)

و في هذا المجال، فإن عملية الإصلاح التي باشرتها الدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق (Pays de transition) ارتكزت أساسا في وضع إجراءات و وسائل للسياسة النقدية مبنية على أساسيات أو قوانين السوق.

⁽¹⁾BRUNO AMABLE, JEAN BERNARD CHATELAIN: efficacité des systèmes financiers et développement économique in « économie internationale » N°61, 1995, P 106.

⁽²⁾PATRICK Artus « quel est vraiment le sens de l'indépendance des banques centrales » in « macro économie » 10/juillet 1997

و عموما فقد ارتكزت الإصلاحات التي خصت البنك المركزي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، على المحاور التالية:

البنك المركزي يجب أن يحسن:

تسهيلات القروض.

إطار السياسة النقدية.

عملية تطوير الأسواق المالية.

نظرا لارتفاع المخاطر المتعلقة بمنح القروض، و هذا نتيجة " للتغيرات الموجودة على مستوى النظام البنكي" (1) فإنه على البنك المركزي أن يقوم بمتابعة و فرض الضمانات الكافية لتجاوز المخاطر السابقة:

قصد الوصول إلى تسيير فعال للسيولة، فإنه على البنك المركزي تحسين أو على الأقل القيام بتنسيق الوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية على المدى القصير.

و من الناحية المؤسسية فإنه على البنك المركزي تنسيق عملياته مع الأجهزة العمومية المسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة المالية.

إن المراقبة النقدية الغير مباشرة لا تكون فعالة إلا من خلال وجود سوق بين البنوك (marché interbancaire) يعمل بشكل جيد، و الذي يتوقف في حقيقة الأمر على معلومات صادقة حول الوضعية المالية للبنوك و هنا يظهر دور البنك المركزي في تدعيم هذا السوق من خلال تركيز عملياتها المتعلقة بالسيولة من جهة، و توفير معلومات خاصة بالبنوك التجارية (خاصة منها الأرصد على مستوى البنك المركزي الناتجة عن المقاصة) من جهة أخرى.

3/ سوق الصرف

إن معظم بلدان أوربا الشرقية التي تحولت من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق اعتمدت في هذا المجال من الإصلاح على توحيد معدلات الصرف، و هذا من خلال جعل السوق المحدد الأساسي لمعدل الصرف لكن طبعا تحت قيد الصرامة النقدية و المالية.

و عموما، و بحسب اختلاف إمكانات الإصلاحات لكل بلد، فإن هناك جملة من الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب من إصلاح البنك المركزي يجب أخذها بالاعتبار تتمثل في :

- تسهيل المرور إلى عملية التحويل (Convertibilité) .

- تدعيم ركائز تطوير سوق الصرف بين البنوك.

- اعتماد الحيطة (PRUDENCE) في إجراءات تسيير الاحتياطات و ضمان تطبيق

و تطوير عمليات الصرف.

- تنسيق العمليات النقدية مع عمليات الصرف، و إعداد استراتيجيات عملية التحول أو

الإصلاح دون خسائر كبيرة.

4/ مراقبة البنوك

إن أهم ما ميز اقتصاد التحول (économies de transition) في المجال البنكي، هو خصوصية بعض البنوك العمومية (1) ، ظهور بعض البنوك الخاصة، بروز قوى السوق كمحدد أساسي لمنح القروض عوضا عن الحكومة و البنك المركزي و هذا بالرغم مما تحدثه هذه العملية من مخاطر

(1) HANS J. Blommestein et Jean R. Lange : restructuration des Bilans et privatisation des Banques. In « Bulletin OCDE » PARIS, 1991, P35-57.

(1) لمزيد من التوضيح حول عملية الخصخصة في الجزائر، ارجع إلى:

ضياء مجيد الموسوي: الخصخصة و التصحيحات الهيكلية آراء و اتجاهات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

مالية للبنوك التجارية، هذه المخاطر التي توجد مصادرها كذلك في بعض النفاص التي يعانيتها النظام البنكي في هذه البلدان و التي من بينها:

- غياب معايير محاسبية محددة.
- غياب قواعد لتجميع (Consolidation) ميزانيات المؤسسات و الشركات خاصة في ظل إعادة الهيكلة.

- غياب قواعد لتبويب و ترتيب القروض بحسب مخاطرها.
- غياب قواعد لكيفية تكوين المؤونات (Provision) على المستحقات المشكوك في تحصيلها. و لهذا، فإننا نرى أن مراقبة البنوك، تقتضي الاهتمام أو تطوير مجالين أساسيين:
- تحسين الطرق المحاسبية و طرق تقسيم نوعية القروض، و العناصر الأخرى التي لها تأثير على نوعية المعلومات المقدمة من البنك (مثل الاستثمارات و الفوائد... الخ).
- تأهيل الكفاءات اللازمة التي تقوم بعملية التفتيش في الميدان، خاصة من خلال الاعتماد على نظام العينة العشوائية في تحليل نوعية القروض.

5/ إعادة الهيكلة البنكية

إن التزايد المستمر للبنوك التجارية الذي عرفته هذه البلدان، أظهر مجموعة من النفاص الهيكلية مثل نقص الإطارات ذات الخبرة العالية، و كذلك غياب القواعد الأساسية لعملية المراقبة البنكية و كما هو معلوم، فإن الوضعية المالية الحقيقية لهذه البنوك سابقا، كانت غير صحيحة، على اعتبار أنها نتائج نظام محاسبي غير ملائم و مستويات التضخم المرتفعة، و كذلك التسهيلات في عملية الحصول على القروض من البنك المركزي بما يحميها من خطر السيولة (1).

و لكن انطلاقا من تحسين محيط هذه البنوك التجارية، سواء الجانب المحاسب، أو التفتيشي أو حتى معايير تسيير رؤوس الأموال برزت ضرورة إعادة هيكلة البنوك كعامل أساسي للإصلاح البنكي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق و التي يشكل فيها البنك المركزي محور العملية.
و من أولويات عملية الإصلاح في هذا المجال ما يلي:

- تحديد مستويات اعتبار أي بنك أو مجموع النظام البنكي أنه يعاني من ضعف في رأس المال و هذا من خلال الاعتماد على معطيات صحيحة و دقيقة عن قيمة الأصول لكي يمكن تقدير التكلفة الإجمالية لزيادة رأس مال هذه البنوك، أو تصفيتها.

- إعداد استراتيجية إعادة هيكلة شاملة تلقى الدعم السياسي اللازم، و تكمن هذه الاستراتيجية في:

تصنيف أو تبويب البنوك بحسب إمكاناتها و دورها في الاقتصاد.
وضع الإطار القانوني اللازم لتسيير الأصول الغير منتجة و محصلات أو مداخيل البنوك التي تم تصفيتها.

6/ نظام الدفع

إن النظام البنكي في بلدان اقتصاديات التحول (2)، لا يتوفر حقيقة على نظام دفع متطور، كما هو ملاحظ في بلدان اقتصاد السوق، بحيث أن البنك المركزي يعتبر المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد لخدمات المقاصة و القوانين البنكية.

و لهذا فإن عملية الإصلاح لهذا المجال يجب أن تركز على وضع السياسات الكفيلة بتشجيع الإبداع و المبادرات في مجال خدمات الدفع التي اعتمدها البنوك التجارية الخاصة. و كذلك يقع على عاتق البنك المركزي مسؤولية تشجيع البنوك التجارية على لعب دور أكبر في مجال نظام الدفع هذا من جهة، و من جهة أخرى أن يكون هناك إطار قانوني يدعم الثقة في استخدام وسائل الدفع و نظام المقاصة.

(1) Sylvie de coussergues: **Gestion De La Banque**: DUNOD; paris 1996 P – 198 - 201

(2) Ronald W. Anderson, Chantal Kegels: **Transition Banking** Clarendon Press. Oxford, 1998

7/ محاسبة البنك المركزي

إن غياب مخطط محاسبي يتماشى و المعايير المحاسبية الدولية، كان من أهم الأسباب التي أعاقت دور النظام البنكي في اقتصاديات هذه البلدان.

و لهذا فإن عملية إصلاح البنك المركزي من الجانب المحاسبي، تقتضي الأخذ بالاعتبار الإجراءات التالية:

- تطبيق المبادئ و المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد برامج معلومات جديدة (Logiciel) للمعالجة المحاسبية تأخذ بالحسبان المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد برامج دقيقة لعملية مراقبة أسواق الصرف و الأسواق النقدية.
- تحسين طريقة نشر القوائم المالية التي يعدها البنك المركزي و المستعملة من قبل أطراف داخلية و خارجية.
- إعداد برامج تكوين حول المعايير المحاسبية الدولية.
- تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يسمح بتقييم النشاطات البنكية و تسيير المخاطر التي يتعرض لها البنك المركزي.

الخاتمة:

- و في ختام بحثنا هذا، يمكن لنا إجمالاً، أن نسرد بعض الملاحظات و التي نرى تدوينها من الأهمية بما كان، تجعل تتويج بحثنا هذا، يصب في اقتراح حل لإشكاليتنا ذلك أن:
- لا يمكن التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر دون المرور بمرحلة انتقالية.
 - تطبع هذه المرحلة الانتقالية جملة من الإجراءات الإصلاحية الجذرية على المستوى الكلي كذا على المستوى الجزئي.
 - إصلاح النظام البنكي يشكل أساس هذه الإصلاحات، لما يكتسبه من أهمية بالغة في تسيير دواليب الاقتصاد.
 - عملية إصلاح البنك المركزي هي العملية الأساسية في إصلاح النظام البنكي باعتباره السلطة النقدية العليا، الموجهة لحركة النقود و كذا العمليات البنكية.
 - موضوع استقلالية البنك المركزي كشرط أساسي لإنجاح عملية إصلاحه بالرغم من أنها لا تعدو أن تكون إلا مجرد سجل نظري و جدال أكاديمي -تفرض نفسها في بنود القانون البنكي.
 - و تباعا لما سبق، نرى أن عملية إصلاح البنك المركزي في الاقتصاديات المخططة، كخطوة أساسية لعملية إصلاح النظام البنكي و من ثم إنجاز عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، تفرض علينا تدوين جملة الاقتراحات التالية:
 - إن الاهتمام بالجانب المؤسسي ضمن جملة الإصلاحات البنكية شرط أساسي لإنجاح عملية إصلاح البنك المركزي و التي تمر أساساً عبر حل إشكالية الاستقلالية (استقلالية البنك المركزي).
 - توسيع صلاحيات البنك المركزي فيما يخص التعامل في السوق المالي و النقدي توسيعاً للأول و تفعيلاً للثاني.

- التضييق من حجم المخاطر، المتعلقة بالسيولة، و بالمردودية من خلال وضع آلية مراقبة القدرة الاقراضية للبنوك من جهة، و ضبط إجراءات صارمة فيما يتعلق بالضمانات(1) الواجبة لمنح القروض.
- التنسيق الفعال بين الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية(2) (سعر الخصم، سعر الفائدة، السوق المفتوح، الاحتياطي القانوني) قصد تفعيل عملية تسيير السيولة.
- تطوير إجراءات عمليات الصرف.
- إعداد إستراتيجية شاملة لإعادة هيكلة البنوك تتماشى و الأهداف السياسية للدولة.
- تطوير وسائل الدفع.
- إصلاح النظام المحاسبي بما يتماشى مع متطلبات عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق أخذا بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية .

المراجع

1. باللغة العربية

- ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة و التصحيحات الهيكلية آراء و اتجاهات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي و المصرفي. الدار الجامعية، لبنان، 1985.

2. باللغة الأجنبية:

- Farid BOUYACOUB : L'entreprise et le financement Bancaire, CASBAH, Alger, 2000.
- Sylvie de Coussergues : Gestion de la Banque DUNOD, Paris, 1996.
- Ronald W. Anderson, Chantal Kegels : Transition Banking. Clarendon Press. OXFORD, 1998.
- Bruno AMABLE, Jean Bernard CHATELAIN : Efficacité des systèmes financiers et développement économique in «économies internationales » N° : 61, 1995.
- Patrick ARTUS «quel est vraiment le sens de l'indépendance des banques centrales » in «MACRO-ECONOMIE » N° 10, juillet 1997.
- HANS J. Blommestein et Jean R. Lange : Restructuration des bilans et privatisation des banques, in «bulletin OCDE » Paris, 1991, P-35-57.
- LATRECHE Tahar : Aménagement de la loi bancaire : Enjeux et perspectives in « liberté économie » N° 111.
- L. BRAINARD : Les stratégies de transformation de l'économie Europe centrale et orientale : le rôle de référence du marché des capitaux ; in « Bulletin OCDE » Paris, 1991.

⁽¹⁾Farid Bouyacoub: **L'entreprise et le financement Bancaire**. CASBAH, Alger, 2000, P 224-228

⁽²⁾أنظر: مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي و المصرفي. الدار الجامعية لبنان، 1985 ص/244 - 254